ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة
(دراسة حالة الجزائر 2007-2017)

Rationalizing government spending and its role in addressing the state budget deficit

(Case study of Algeria 2000-2017)

ط.د/ كزيز نسرين
جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
keziznesrine@gmail.com

د/ حميدة مختار
جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر
Hommok13@gmail.com

تاريخ الإرسال:2018/5/29 تاريخ القبول: 2018/09/17 تاريخ النشر: ديسمبر 2018

الملخص: جاءت هذه الدراسة للبحث في دور ترشيد الانفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة والتخفيف من حدته، وذلك من خلال تسليط الضوء على دراسة حالة الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2007-2017، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا دائما ومستمرا، نتيجة الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، كما قد ساهم انهيار أسعار النفط منذ منتصف سنة 2014، في تفاقم وتعميق هذا العجز، من خلال الآثار السلبية المترتبة عليه، على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات)، وقد اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير والسياسات لترشيد الانفاق الحكومي مما ساهم في التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة.

الكلمات المفتاحية: عجز الموازنة العامة للدولة، الانفاق الحكومي، ترشيد الانفاق الحكومي، صندوق ضبط الموارد.

***Abstract**: This study was conducted to examine the role of rationalizing government spending in the treatment of the state budget deficit and alleviating it by highlighting the case study of Algeria during the period 2007-2017. This study concluded that the general budget in Algeria As a result of the imbalance between the growth of public revenues on the one hand and the growth of public expenditure on the other. The collapse of oil prices since mid-2014 has exacerbated and deepened this deficit through its negative effects on the balance of the public budget (revenue and expenditure) Measures and policies to rationalize government spending, which contributed to the alleviation of the deficit in the public budget.*

***Keywords**: General Budget Deficit, government spending, rationalization of government spending, resource control fund.*

مقدمة:

يغلب في الوقت الحاضر حدوث العجز في الموازنة العامة لكثير من الدول على غرار الجزائر مما جعلها تهتم كثيرا في البحث عن الوسائل المالية الكفيلة لتمويل وسد هذا العجز بأقل تكلفة وضرر ممكن، ويعد ترشيد الإنفاق الحكومي أحد أبرز المسائل المرتبطة بالموازنة العامة والتي تكتسب أهمية كبرى، إلا أنه لايزال هدفا نظريا رئيسا في سياسات الإنفاق الحكومي، كون أن أغلب الدول لم تصل به بعد إلى تطبيقاته بالشكل والكيفية المرضية، وهو أكثر حاجة وإلحاحا، مع اطراد الزيادة في حاجات الأفراد، وانخفاض الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة، وظهور حالات عجز في موازنات الدول وفي موازين مدفوعاتها، وانعكاسات العجز السلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية في تلك الدول، الأمر الذي يتطلب بالضرورة العناية بمسألة الإنفاق الرشيد، وتحقيق أقصى منفعة كلية ممكنة، من تدفقات الميزانية نحو منافذها، ووجهاتها، المحددة، بالتركيز على الكفاءة، وتعزيز الشفافية، وتشديد الرقابة المالية، وفرض العقوبات الرادعة، للحد من إهدار وتبديد الأموال العامة، وما يترتب عليه، من حرمان قطاعات وشرائح مجتمعية واسعة، من ثمرات الأموال المهدرة، وعرقلة سياسات إعادة توزيع الدخول والخدمات التي تتبناها الدولة، وعدم استنزاف الموارد والأموال المتاحة، أو الميل بها، عن أهدافها، وقواعدها المحددة. ومن ثمة تكون صياغة مشكلة البحث كالآتي: **كيف يساهم ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الجزائر في ظل إنهيار أسعار النفط؟**

ومن أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع وسعيا للإجابة على الإشكالية المطروحة ارتأينا تناول هذا الموضوع وفق محورين اساسيين على النحو التالي:

- **المحور الاول:** الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق الحكومي.

- **المحور الثاني:** دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

المحور الأول- الإطار النظري لعجز الموازنة العامة للدولة وترشيد الإنفاق الحكومي:

يتناول هذا المحور الجوانب النظرية لكل من عجز الموازنة العامة للدولة وكذا ترشيد الانفاق الحكومي في الآتي:

أولا- مفاهيم نظرية حول عجز الموازنة العامة للدولة:

تواجه الكثير من الدول النامية والمتقدمة مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في سعييها لتحقيق أهداف السياسات الاقتصادية الكلية، وتصبح مهمة السياسة المالية هي علاج عجز الموازنة العامة خاصة عندما تتجاوز حدا معينا (5% من الناتج المحلي الإجمالي) على الأكثر،[1]وفي هذا المحور سنتطرق لمفهوم عجز الموازنة وأنواعه، وكذا طرق علاجه، في الآتي:

1 - تعريف عجز الموازنة العامة للدولة:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي**)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 77.

إن توازن الموازنة يعني تساوي كتفي الايرادات والنفقات ومتى زادت النفقات على الايرادات كنا أمام حالة فائض (*surplus*)، ومتى زادت النفقات العامة على الايرادات العامة كنا أمام حالة عجز (*Deficit*) اذا فالعجز مفهوم مقابل لتوازن الموازنة العامة.[1] ويمكن تعريف عجز الموازنة العامة على أنه: **هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة[2] كنتيجة للزيادة في حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة[3]، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة[4].**

2 - أساليب علاج عجز الموازنة العامة للدولة:

هناك عدة مصادر لتمويل العجز الموازني، يمكن تقسيمها بشكل عام إلى وسائل تمويل تقليدية ووسائل تمويل غير تقليدية:

أ - تمويل عجز الموازنة العامة بالوسائل التقليدية: وتشمل ما يلي:

- **التمويل المحلي (داخلي):** يمكن للدولة تمويل العجز الموازني عن طريق مصادر التمويل المحلي، سواء عن طريق الاقتراض من الجمهور أو المؤسسات المصرفية، وعموما يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الاقتراض المحلي:

- **الاقتراض من المصرف المركزي:** ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشي مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بان الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.

- **الاقتراض من البنوك التجارية:** تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخ زينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيات زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم يكن لدى البنوك التجا رية احتياطيات زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- **الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك**: يتم هذا النوع من التمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي للقطاع الخاص، أي تحويل الأموال من الأفراد إلى الدولة من أجل تغطية العجز. وتؤثر هذه الطريقة على الكتلة النقدية وعلى السيولة لدى المصارف.[5]

---

[1]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، **آليات سد عجز الموازنة العامة –دراسة فقهية اقتصادية مقارنة-**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 33.

[2]- احميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص :08.

[3]- محمد المومني، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد:15، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014،ص:279.

[4]- سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003_2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد:18، العدد:68، ص:295.

[5]- قاسمي كمال، سعود وسيلة، **تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري**، اليوم الدراسي حول" استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29،ص04.

- **التمويل الخارجي**: تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات والمؤسسات الدولية مثل " صندوق النقد الدولي، البنك الدولي"، وتكون هذه المصادر ثنائية أو جماعية وقد تكون تجارية، أو بأسعار فائدة منخفضة، وفترة سماح أطول، وهذه الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحة معونة.

ب ـ تمويل عجز الموازنة بوسائل غير تقليدية (التمويل التضخمي):

وتقوم الحكومة باستخدام هذا الأسلوب في التمويل بتحويل رقم العجز بالموازنة العامة إلى مبلغ نقدي عن طريق الاصدار النقدي الجديد، وفي ظل نفس اسعار الفائدة السائدة في السوق يؤدي طرح أرصدة نقدية جديدة بنسبة تتجاوز الطلب عليها إلى رفع المستوى العام للأسعار، وما ينشأ عنه من ضغوط تضخمية يتحملها أفراد المجتمع بانخفاض الدخل الحقيقي أو من خلال تطبيق الحكومة لمعدل ضريبة مرتفع، ومن الآثار السلبية لهذا المصدر من مصادر تمويل العجز أيضا هو المغالاة في قيمة العملة المحلية، ومن ثم تفضيل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في عملات أجنبية خاصة الدولار وهو ما يعرف بظاهرة الدولرة. ويشترط لفعالية الاصدار النقدي الجديد لعلاج عجز الموازنة العامة أن يتمتع الجهاز الانتاجي بالمرونة، بالإضافة الى وجود فائض في عناصر الانتاج المعطلة، واذا اضطرت الحكومة للإصدار النقدي فان عليها أن تقوم بإصدار دفعات بسيطة يتحملها الاقتصاد القومي، مع ملاحظة ان الاعتماد المتزايد على الاصدار النقدي في ظل انخفاض مرونة الجهاز الانتاجي يؤدي الى زيادة الآثار التضخمية السلبية، وهذا الاسلوب صالح للاقتصاديات المتقدمة والتي تتمتع بجهاز انتاجي مرن،[1] حيث تثبت الدراسات التي أجريت على مرحلتي السبعينيات والثمانينات أن هناك علاقة دائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة، حيث يترتب على إصدار النقود الجديدة لتمويل العجز زيادة معدل التضخم، وهذا الأخير يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز ويقترن به، الذي يتم تمويله بنسبة كبيرة من الجهاز المصرفي والاصدار النقدي الجديد فيزداد المعروض النقدي، مما يؤدي إلى زيادة معدل التضخم (زيادة المستوى العام للأسعار) ومن ناحية أخرى يؤثر الارتفاع المتزايد للأسعار على الإنفاق العام فيزداد بدرجة أكبر من الإيراد العام فيزداد العجز تبعا لذلك مرة أخرى ...وهكذا.[2]

شكل رقم -01- العلاقة الدائرية بين التمويل التضخمي وزيادة معدل التضخم، وزيادة عجز الموازنة

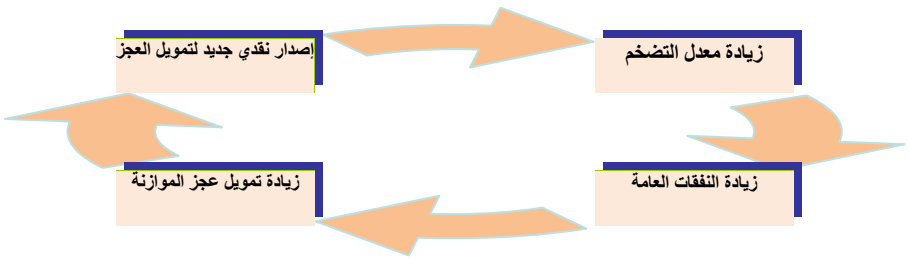

[1]- محمود عبد المنعم يوسف مصرى، **الوقف الإسلامي ودوره في التخفيف من عجز الموازنة العامة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص ص 58،59.
[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 78،79.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا- مفاهيم نظرية حول ترشيد الإنفاق الحكومي:

يتناول هذا المحور مفهوم ترشيد الانفاق العام من خلال التطرق لتعريف ترشيد الإنفاق العام وأهدافه وضوابطه، مرورا بإبراز مفهوم الانفاق العام واسباب تزايده.

1- تعريف النفقة العامة: تعرف النفقة العامة على أنها: **"مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احد تنظيماتها بقصد تحقيق وإشباع حاجة عامة"** من التعريف السابق نلاحظ أنه للنفقة العامة ثلاث عناصر أساسية وهي الصفة النقدية وصدور النفقة العامة من شخص معنوي عام ثانيا وأن تحقق نفعا عاما ثالثا، وهذا ما سنتناوله فيما يأتي:

- **الصفة النقدية:** النفقة العامة مبلغ نقدي وليس عيني بالرغم من أن هذا الأخير كان موجودا في العصور القديمة.

- **صدور النفقة العامة من شخص معنوي عام:** بمعنى أن يكوف القائم بالنفقة هو الدولة أو أحد المؤسسات المنبثقة عنها.

- **تحقيق النفع العام من خلال اشباع حاجة عامة:** هدف النفقة العامة هو تلبية وإشباع حاجة عامة كالأمن، التعليم والصحة...[1]

2- أسباب تزايد النفقات العامة: يمكن تلخيص أهم أسباب ميل النفقات العامة نحو الزيادة فيما يلي:

- **اتساع نطاق نشاط القطاع العام**: تزايد الوزن النسبي للإنفاق العام الاستثماري في اجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، ويتعلق التزايد بمتطلبات التنمية خاصة في مراحلها الأولى، والتي تتطلب توجيه قدر كبير من الانفاق الاستثماري الى مشروعات البنية الاساسية وكذلك تدعيم الهيكل الصناعي.[2]

- **تدهور القوة الشرائية للنقود**: يدفع تدهور القوة الشرائية للنقود الانفاق الحكومي نحو التزايد، حيث تزيد تكلفة شراء المستلزمات السلعية والخدمية التي تحتاجها الدولة لتأدية وظائفها التقليدية، كما انه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة الى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية، كما تزيد ايضا مخصصات الدعم السلعي، وترتفع تكلفة الاستثمارات العامة.[3]

- زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة والضمان الاجتماعي، استجابة لضغوط الطلب المحلي، والتزايد الكبير في نمو السكان.

---

[1]- حنان عبدلي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص66.

[2]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص202.

[3]- رمزي زكي، **انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص95.

- **تزايد نمو العمالة الحكومية**: تتميز العمالة في القطاع الحكومي بتسارع معدلات نموها وتزايد نسبتها الى اجمالي حجم التوظيف على مستوى الاقتصاد القومي ككل[1]، حيث يؤدي تزايد العمال والموظفين الى زيادة الاجور والمرتبات وهذا ما أدى الى النمو المتزايد في الانفاق العامة كنتيجة لنمو العمالة الحكومية.[2]

- **تزايد الإنفاق العسكري**: يعد الإنفاق العسكري جزء من الإنفاق العام للدولة تقوم به من أجل الحفاظ على أمنها ضد خطر خارجي أو مواجهة خطر واقع ليها فعلا أو لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهداف توسعية، ولا يقتصر على مخصصات الأجور والمستلزمات السلعية للقوات المسلحة فحسب بل يشمل نفقات صفقات استيراد السلاح وتكاليف صيانة العتاد.[3]

- **تزايد اعباء الدين العام المحلي والخارجي**: كتفسير للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة، فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في التحويلات الرأسمالية، في ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذونات الخزينة والسندات الحكومية، وفي ضوء اغراق كثير من هذه البلدان في الاستدانة الخارجية.[4]

- **اللجوء الى سياسة التمويل بالعجز**: عودة الدولة الى انتهاج سياسة التمويل بالعجز كأداة من أدوات تمويل التنمية، بمعنى ان تلجأ الدولة الى الاصدار النقدي الجديد، حيث ينجز عن هذه السياسة زيادة الاسعار وارتفاع معدلات التضخم وبالتالي وقوع الدولة في عجز الموازنة العامة.[5]

- **الإنفاق الحكومي المظهري**: يرجع نمو الانفاق العام في البلاد النامية أيضا الى الانفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على اقامة مباني حكومية فاخرة ومطارات ضخمة، واقامة المهرجانات التي تستهلك الملايين دون أية نتائج تذكر.[6]

- **تفشي حالات الفساد الحكومي:** مما يؤدي الى ضياع الكثير من مبالغ الانفاق العام وانخفاض كفاءة تنفيذ المشاريع والمبالغ المنفقة بشكل لا يضمن سلامة التنفيذ ودقته،

---

[1]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص203.

[2]- لحسن دردوري، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، ابحاث اقتصادية وادارية، عدد:14، ديسمبر 2013، ص106.

[3]- بالخير قسوم، **دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص73.

[4]- عبد الحميد برحومة، عثمان محادي، **تمويل عجز الموازنة العامة (النظرة الاسلامية)**، اليوم الدراسي حول "استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29، ص06.

[5]- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص106.

[6]- كردودي صبرينة، مرجع سبق، ص179.

يرافق ذلك تردي منظومة القيم الاخلاقية وانتشار قيم الكسب السريع والسهل مما يؤدي الى رفع تكاليف الاستثمارات العامة.[1]

- **اختلاف طرق المحاسبة الحكومية:** أي طريقة القيد في الحسابات.[2]

وإلى جانب المقومات سالفة الذكر، مارست بعض العوامل الخارجية تأثيرا سالبا على تزايد النفقات، مثل الارتفاع شديد الوطأة في اسعار الواردات الضرورية، وبصافة خاصة الواردات الغذائية ومواد الطاقة والسلع الوسيطية والاستثمارية، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضخم حجم النفقات العامة المخصصة لمجابهة تمويل الحد الأدنى الضروري من تلك الواردات.[3]

3- ترشيد الانفاق الحكومي:

يشير مصطلح ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن للإنفاق ويعد ترشيد الائتمان من المبادئ العامة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، وان تطبيق هذا المبدأ يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، كما يجنب الدولة مخاطر المديونية الخارجية وآثارها والتي أصبحت من السمات الغالبة على اقتصاديات معظم البلدان النامية، ويتوقف نجاح هذه العملية على عدة عوامل منها: **تحديد الأهداف بدقة، تحديد الأولويات، القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام، تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة**[4].

4-أهداف ترشيد الإنفاق الحكومي: يهدف ترشيد الإنفاق الحكومي إلى تحقيق ما يلي:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المداخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.

- تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

---

[1]- سالم عبد الحسين سالم، مرجع سبق ذكره، ص297.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[3]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص205.

[4]- سندس حميد موسى، **تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 21، 2017، ص ص 928،929.

- مراجعة هيكلة للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر، والاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها، والمحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والطويلة[1].

5-ضوابط ترشيد النفقات العامة:

أ – ان تكون الغاية من النفقات العامة هي تحقيق النفع العام ويقتضي ذلك عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الافراد او المجموعات، ويحقق الصالح العام بتحقيق الانفاق العام لأكبر قدر من الرفاهية لأكبر قدر من المواطنين.

ب –تحديد أولويات للإنفاق العام بحسب الاهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها. فتوفير مياه الشرب أولى من بناء مركبات رياضية ضخمة. وبناء مستشفى افضل من بناء ملعب للتنس الارضي واقامة مصنع أو محطة للطاقة افضل من استيراد ادوات ترفيهية. طبعا لا يعني ذلك ان المركبات الرياضية او الادوات الترفيهية عديمة الفائدة ولكنها نسبيا أقل فائدة من توفير مياه الشرب أو علاج المواطنين أو توفير النور لهم.

ج - الابتعاد ما أمكن عن النفقات الغير منتجة أو التي تكون انتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية، والاحتفالات الضخمة المكلفة فبناء مركب رياضي يسع 100 الف متفرج في مدينة صغيرة لا يزيد سكانها عن 60 ألف نسمة يعد اهدار للمال العام.

د - ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مناطق الدولة حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان وليس فئة خاصة أو منطقة محدودة.

ه - ضرورة الاقتصاد في النفقات العامة حتى يمكن تجنب أي اسراف أو تبذير عند القيام بالإنفاق العام. ونشير هنا الى بعض صور الاسراف والتبذير التي ترتكبها الادارات العامة خاصة في الدول النامية وهي دول فقيرة محتاجة لبناء نفسها وهذا الاسراف والتبذير يمكن تجنبه أو على الأقل الحد منه بإجراءات بسيطة. ومن بين هذه الصور نذكر:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بتكاليف مثل هذه الخدمات في الدول الأخرى بالرغم من تقارب مستويات المعيشة والاجور، ويرجع ذلك خاصة الى ارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة بسبب غياب الضوابط القانونية المنظمة للتعاقد أو عدم احترامها وكذلك كثرة اللجوء الى العمولات والرشاوي دون تعرض المخالفين للعقاب.

[1]- طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 126،125.

- غياب التنسيق بين الادارات العامة المختلفة والتي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض وهذا يرجع في الدرجة الأولى لعدم وجود خطط تنمية متكاملة او لتجاهل هذه الخطط من قبل المسؤولين عند قيامهم بالأعمال الموكلة اليهم. ومثال ذلك ما يحدث بعد اتمام تعبيد الطرق من قيام شركات توزيع الكهرباء او المياه او الهاتف من اعمال حفر لمد شبكاتها مما يحمل الخزينة العامة مصاريف اضافية ويعطل السير العادي للمرافق العامة.

- تشغيل الادارات العامة لموظفين وعاملين اكثر مما يلزم لتأدية الاعمال الموكلة اليها، مما يتسبب في ضياع للمال العام في صورة مرتبات ومستلزمات تشغيل (مكاتب- سيارات- مكيفات) لا تقدم للمجتمع فائدة تذكر.

- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي وفي نفقات سفر الوفود الرسمية للخارج في مهام وهمية او قليلة الفائدة مما يعني خروج عملات صعبة قد يكون المجتمع في حاجة ماسة اليها.

و - ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الانفاق العام وذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح، وفي غياب كل اسراف أو تبذير أو اختلاس وما يتبع ذلك من ضرورة معاقبة المخالفين.[1]

المحور الثاني- دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

يرجع تغير توازنات الموازنة العامة لتغير أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، نظرا لحصة الجباية البترولية في مجموع إيرادات الموازنة العامة في الجزائر، وذلك خاصة مع انهيار اسعار النفط منذ منتصف سنة 2014 الى غاية باقي سنوات الدراسة الأمر الذي أدى لاتخاذ تدابير ميزانية وجبائية تهدف لترشيد النفقات العامة، حيث ان تراجع النمو الاقتصادي العالمي وانهيار أسعار البترول قد أثر على القدرات المالية للدولة.[2]

جدول رقم -01- يوضح تطور الإيرادات والنفقات ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

السنة	إجمالي الإيرادات	إيرادات الجباية البترولية	أجمالي النفقات	رصيد الميزانية	سعر النفط السنوي (دولار/برميل)
2007	1949050	937000	3108569	-1281954	74.66
2008	2902448	1715400	4191051	-1381158	98.96
2009	3275362	1927000	4246334	-1113701	62.35
2010	3074644	1501700	4466940	-1496476	80.35
2011	3489810	1529400	5853569	-2468 847	112.92
2012	3804030	1519040	7058173	-3246197	111.49
2013	3895315	1615900	6024131	-2205945	109.38

[1]- يونس ميلاد منصور، **مبادئ المالية العامة**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، 1994، ص48.
[2]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، المجهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015، ص02.

99.68	-3185994	6995769	1577730	3927748	2014
52.79	-3172340	7656331	1722940	4552542	2015
44.28	-2343735	7279494	1682550	5011581	2016
54.20	-1 247 701	6 883 215	2200120	5 635 514	2017

المصدر: من أعداد الباحثين اعتمادا على تقارير وزارة المالية. والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

وقصد توضيح أكثر لتطور الإيرادات العامة والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)، نقوم بتحويل معطيات الجدول اعلاه لأعمدة بيانية على النحو الآتي:

شكل رقم -02- يوضح تطور الإيرادات والنفقات العامة ورصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

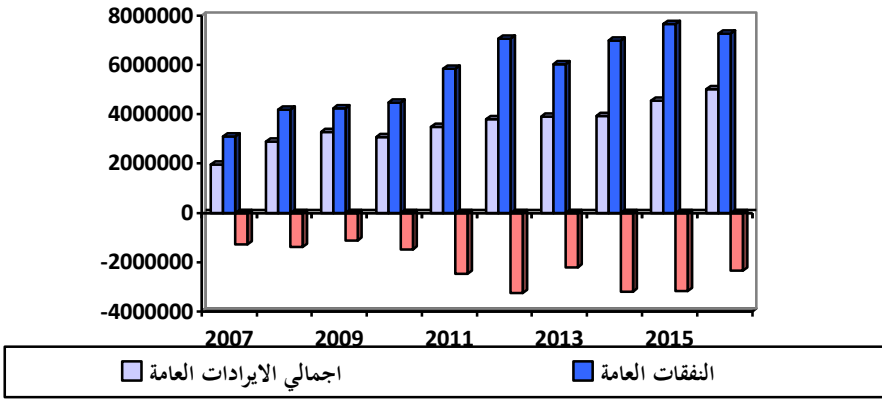

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

يتبن لنا من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (02) ارتفاع وتيرة النفقات العامة للدولة من سنة لأخرى وبشكل كبير خاصة خلال الفترة المنحصرة بين سنتي 2011 إلى 2017 حيث قدرت النفقات العامة بـ 5853569 مليون دينار سنة 2011 وبـ 7656331 مليون دينار سنة 2015 ويعتبر هذين المبلغين للنفقات العامة للدولة الأكبر خلال فترة الدراسة، بينما بلغت 7279494 مليون دينار في سنة 2016، وفي المقابل قدرت نفقات سنة 2007 بـ 3108569 مليون دينار، ويرتبط نمو الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها الجزائر على طول الفترة المدروسة.

ويتبين لنا كذلك من خلال الجدول أعلاه أن الموازنة العامة في الجزائر عرفت عجزا دائما ومستمرا، ناتجا عن الاختلال الحاصل بين نمو الإيرادات العامة من جهة، ونمو النفقات العامة من جهة أخرى، كما أن اتساع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الجزائر مع استمرار تراجع أسعار النفط العالمية منذ النصف الثاني من سنة 2014، قد ساهم في تعميق هذا العجز، من خلال الآثار السلبية المترتبة عليه، على شقي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات)، حيث بلغ عجز الموازنة العامة سنة 2014 مبلغ 3185994- مليون دينار بينما كان يقدر بـ1281954- مليون دينار سنة 2007، وقد اتخذت الجزائر لأجل التقليل

والتخفيف من هذا العجز مجموعة من التدابير والسياسات لعلاج أو التخفيف من حدة العجز في الموازنة العامة، والتي من بينها ترشيد الانفاق الحكومي.

أولا- أسباب زيادة النفقات العامة في الجزائر:

شكلت ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة من سنة مالية إلى اخرى ظاهرة عالمية لا تخلو منها أي دولة كانت بغض النظر عن فلسفتها السياسة أو الاقتصادية مع مراعاة اختلاف شدة وطأتها من دولة لأخرى.[1] وقد يحدث في سنة ما أن تنخفض النفقات العامة عن سنة سابقة عليها لسبب أو لآخر، لكن ذلك لا يخل بالظاهرة العامة وهي الاتجاه المستمر لازدياد النفقات العامة، ولقد تلاحقت سرعة الزيادة منذ الحرب العالمية الأولى مما رتب آثارا هامة ليس فقط بالنسبة لعلم المالية بل للمجتمع كله.[2] وقد سجلت الجزائر مطلع الألفية فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انعكست هذه الزيادة في الإيرادات العامة على التوسع في الانفاق العام، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم -03- تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2007-2017)

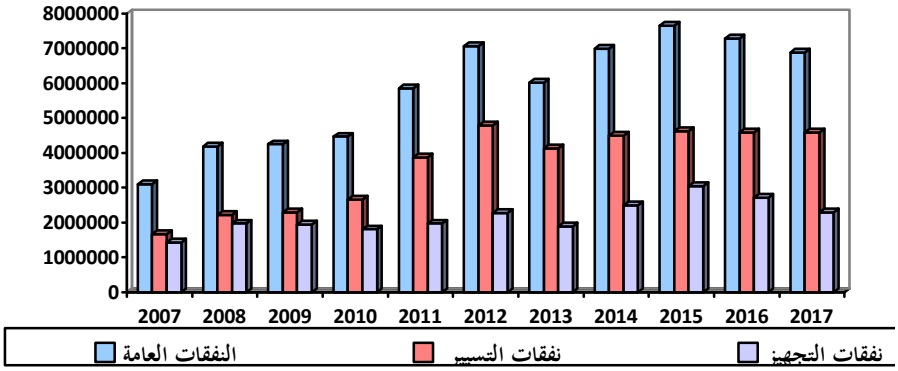

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

وقد ارتبطت زيادة معدلات نمو الانفاق العام في الجزائر خلال مرحلة تطبيق برامج الانعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لا سيما التعليمية والصحية منها، فقد بلغ متوسط معدل الزيادة في برنامج دعم الانعاش 2001-2004، 16,73% اما خلال البرنامج التكميلي 2005-2009 قفز متوسط الزيادة في الانفاق الى حوالي% 18 نظرا لإدراج برامج خاصة بولايات الهضاب العليا و ولايات الجنوب ثم في البرنامج الخاص بتوطيد النمو 2010-2014 بلغ متوسط الزيادة في معدل الانفاق السنوي حوالي 12 %،[3] وأخيرا برنامج دعم النمو الاقتصادي 2015-2019 ويعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج

[1]- سعيد عبد العزيز عثمان، يحيى عبد الغني أبو الفتوح، **الموازنة العامة والتحليل الكلي**، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص 77.
[2]- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2006، ص21.
[3]- عيدودي فاطمة الزهرة، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد**07** ، 2016، ص184.

السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من سنة 2015.[1] حيث أن الضعف الهيكلي للموازنة العامة الجزائرية على مدى كل المراحل السابقة يتمثل أساسا في ضعف مساهمة الجباية العادية، وارتفاع حصة النفقات الضرورية، بالإضافة إلى ضرورة ضمان الموارد المالية اللازمة بالنسبة للدولة لإنهاء مشاريع التجهيز والنفقات المتكررة الناتجة عنها ... ومن أجل الاستجابة لهذه الانشغالات، وعلى غرار ما يجري في الدول المنتجة للبترول، فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2000.[2]

ثانيا- إجراءات ترشيد الانفاق الحكومي في الجزائر ودورها في علاج عجز الموازنة العامة:

يعتبر موضوع ترشيد الانفاق الحكومي من المواضيع التي لاقت اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة وذلك بسبب الانخفاض الحاد في الايرادات العامة لتلك الدول مع تزايد الانفاق العام الذي نتج عن تطور الدول الوظيفي للدولة وتدخلها اعتمادا على كافة الوسائل الممكنة لتحقيق أهداف المجتمع المختلفة. ولذلك فقد أصبحت هناك حاجة ماسة إلى ترشيد الانفاق العام و اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك وأخذ الخبراء الاقتصاديون والماليون يطالبون الحكومات باتباع سياسات مالية متوازنة تدعو غلى ضبط الانفاق وترشيده ومحاربة التبذير والاقلال منه.[3]

وتسعى الجزائر إلى القيام بمجموعة من السياسات التي تسعى إلى تخفيض العجز في الموازنات الحكومية من خلال تقليص الانفاق العام أو جمع عائدات ضريبية اكثر أو مزيج من الأمرين،[4]ومن الإجراءات الحاسمة التي اتخذتها الدولة في الموازنة العامة لترشيد نفقاتها الحكومية منذ عام 2016 نذكر ما يلي:

- شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموای والمستشفيات...).
- تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت.
- خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.
- وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ % 15 على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.. وقد انخفضت نفقات ميزانية 2016

[1]- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2016، ص221.

[2]- سبتي إسماعيل، بن السراج إيمان، **أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، عدد 02، جامعة مسيلة، مارس 2017، ص145.

[3]- براق عيسى، بركان أمينة، **ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر :تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها**، ص120.

[4]- مارك بليث، تر: عبد الرحمان أياس، **التقشف تاريخ فكرة خطرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2016، ص15.

مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%.[1]

- وفي 2017 تم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17 % إلى 19 %، بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود .....وسلع أخرى مثل اسعار الأجهزة الكهرومنزلية، وتقليص مناصب الشغل.[2]

وقد ساهمت الإجراءات المتخذة لترشيد الانفاق الحكومي بغرض علاج العجز في الموازنة العامة، في تخفيض حدة هذا العجز، حيث قدر سنة 2017 بـ 1247701- مليون دينار مقابل 2343735- مليون دينار سنة 2016 بينما كان يقدر سنة 2015 بـ 3172340- مليون دينار جزائري.

ثالثا- الأرصدة الاحتياطية للدولة وترشيد الانفاق الحكومي:

بدت جليا تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياطية مالية وقائية، وهو ما يعرف "بصندوق ضبط الايرادات" الذي انشاته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة اسعار النفط لكن مخرجات هذه الازمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم.[3] والجدول التالي يوضح تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016) كما يلي:

جدول رقم -02- تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

السنة	إجمالي رصيد FRR	رصيد الميزانية	تمويل عجز الميزانية	تسبيقات بنك الجزائر	المديونية العمومية	رصيد FRR في نهاية السنة
2007	**4 669 893**	**-1 281 954**	**531 952**	**607956**	**314455**	**3 215 530**
2008	**5 503 690**	**-1 381 158**	**758 180**	**0**	**465437**	**4 280 073**
2009	**4 680 747**	**-1 113 701**	**364 282**	**0**	**0**	**4 316 465**
2010	**5 634 775**	**-1 496 476**	**791 938**	**0**	**0**	**4 842 837**
2011	**7 143 157**	**-2 468 847**	**1 761 455**	**0**	**0**	**5 381 702**
2012	**7 917 011**	**-3 246 197**	**2 283 260**	**0**	**0**	**5 633 751**
2013	**7 695 982**	**-2 205 945**	**2 132 471**	**0**	**0**	**5 563 511**
2014	**7 373 831**	**-3 185 994**	**2 965 672**	**0**	**0**	**4 408 159**
2015	**4 960 351**	**-3 172 340**	**2 886 505**	**0**	**0**	**2 073 846**
2016	**2 172 396**	**-2 343 735**	**1 387 938**	**0**	**0**	**784 458**

***Source** : Donnée du ministère des finances, direction générale de la prévision et des politiques, sur : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique?id=78*

[1]- عبد الحميد مرغيت، **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، ص05، 2017/10/30،متوفر على الرابط الإلكتروني: **www.edu-dz.com**

[2]- **الجزائر: زيادة الضرائب والرسوم على العقارات والوقود والكهرباء في ميزانية 2017**، متوفر على الرابط: **http://www.france24.com/ar/20161114-** ، تاريخ الزيارة: 2018/05/15، توقيت الزيارة: 20:03

[3]- لونانسة سهام، **سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد "البدائل المطروحة**، متوفر على الرابط:**http://democraticac.de/?p=43039** ، تاريخ الزيارة: 2018/05/15، توقيت الزيارة: 21:28.

وقصد توضيح أكثر لتطور المبالغ المقتطعة من صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة، نقوم بتحويل هذه المبالغ الموضحة في الجدول السابق لأعمدة بيانية في الآتي:

شكل رقم -04- تطور قيمة السحوبات من صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2007-2016)

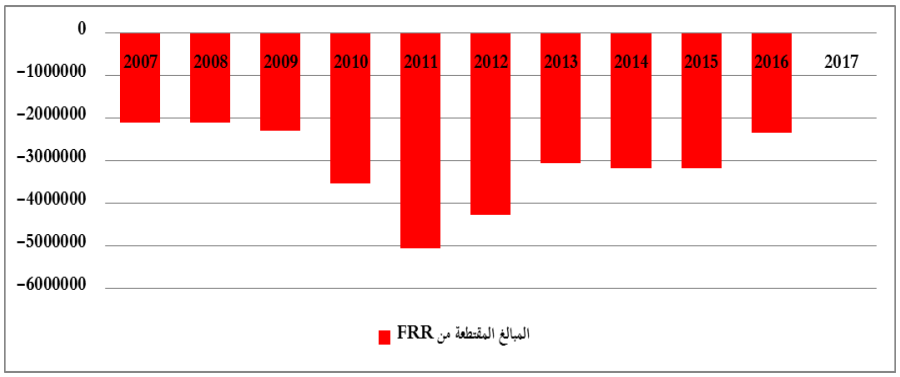

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول السابق.

إن هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في المدى القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات)[1] تآكلت ونضبت في شهر فيفري من سنة 2017 [2]بشكل نهائي مع استمرار انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.[3]

رابعا- تحديات فعالية ترشيد الانفاق العام في الجزائر:

أما بخصوص مدى جدوى وفاعلية هذه الإجراءات الترشيدية لمجابهة الأزمة والتحديات التي تواجهها، يمكن القول أن هناك جملة من العراقيل والتحديات، تتمثل أساسا في:

- **التحدي الأول:** أن هذه الإجراءات الترشيدية التي اتخذها السلطات الجزائرية في مواجهة الانتكاسة التي عرفتها أسعار النفط هي اجراءات ناجحة فقط في المدى القصير فيظل نضوب الهوامش الوقائية للمالية العامة خاصة إذا استمر انخفاض أسعار النفط، كما أن باقي الإجراءات كخفض العملة ورفع الضرائب وخفض الإنفاق العام ورفع أسعار الطاقة ...هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- **التحدي الثاني** : الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات وليس عند وقوع الأزمات الاقتصادية فقط. فالحكومة الجزائرية أنفقت بسخاء حوالي 800 مليار دولار منذ 1999 إلى الآن، وأغلب الأغلفة المالية والبرامج لم توجه إلى وجهتها الصحيحة

[1]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص05.
[2]- **هذا ما نص عليه تعديل قانون القرض و النقد**، 08سبتمبر2017 ، متوفر على الرابط: http://www.eco-algeria.com/content ، تاريخ الزيارة: 2017/12/25، توقيف الزيارة: 13:25.
[3]- عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص05.

ولم يتم الاستفادة منها اقتصاديا، فكثيرا ما كنا نسمع بتمويل واستضافة لمهرجانات ثقافية ورياضية محلية ودولية عقيمة، وتمويل لقطاعات ومؤسسات فاشلة، تطهير للبنوك ومسح لديون مستثمرين ومؤسسات مفلسة.

- **التحدي الثالث:** الاختلاسات والفساد وتحويل الأموال إلى الخارج وفضائح مالية، اضافة إلى الإسراف في الانفاق العام.

جدول رقم-3- : جدول يبرز تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة 2003- 2011

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النقاط	2.6	2.7	2.8	3.1	3	3.2	2.8	2.9	2.9
الرتبة	88	97	97	84	99	92	111	105	112

المصدر: طارق قندوز، ابراهيم بلحمير،" **الاقتصاد الجزائري تحت رحمة ثالوث الفساد ،التضخم والبطالة"**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد:04 سبتمبر2015، ص10.

الجدول رقم -04- تطور مؤشر الاسراف في الانفاق في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)

السنة	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2012	2014/2013	2015/2014
القيمة	3.7	3.2	3.3	3	2.4	2.8	3.1
الرتبة	134/48	133/80	139/64	142/79	144/116	148/101	148/74

المصدر: عيدودي فاطمة الزهرة، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07، الجزائر، 2016، ص192.

- **التحدي الرابع:** ضعف التنويع الاقتصادي بشكل عام في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لهيمنة القطاع النفطي، والاشكال هنا أن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المتقلبة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبا على حجم الإيرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في أسواق الصرف الأجنبية هو أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعير النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة. [1]

خامسا- متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام للحد من عجز الموازنة العامة لدولة الجزائر:

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها خطوة ضرورية لوجود إنفاق عام رشيد يحد من عجز الموازنة، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن انجاز هذه العملية على الوجه المطلوب ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات:

- **ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم**: إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع، والرقابة والمساءلة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب

[1]- كزيز صباح، كزيز نسرين، **الرشادة الاقتصادية كمقاربة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر: دراسة في التحديات والفرص**، مداخلة مقدمة لليوم دراسي بعنوان: الأمن الاقتصادي الجزائري في بيئة مضطربة-دراسة في المعوقات وسبل التفعيل-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و فرقة البحث حول الحراك العربي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 22 نوفمبر 2017 ، ص ص 10،11.

الصرف أو التحصيل، وكذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة وتوجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد وهدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.

- **إرادة سياسية قوية**: حيث انه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق، يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة العامة فعالية كاملة.

- **كفاءة أجهزة الدولة وحسن إدارتها:** إن توفر الإدارة السياسية والمشاركة الفعالة، في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد – خاصة في الدول النامية - ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح، الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

- **التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة**: ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

- **توفر نظام محاسبة ورقابة فعال**: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدم نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها، وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد، وتضمن للسياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

- **الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص**: وذلك بعدم إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق انه بالإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في انجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكر على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكثر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد في تكلفة انجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق.

لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي بما يرشد إنفاقها، عن طريق دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية، والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة[1].

الخاتمة: تعتبر ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، من أبر المشاكل التي تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والتي تنمو وتتفاقم كنتيجة للتباين الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية، ونمو الإيرادات العامة من ناحية أخرى، فكان الاتجاه نحو ترشيد النفقات العامة كآلية لعلاج أو خفض العجز في الموازنة العامة في الجزائر خاصة مع انهيار أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية منذ النصف الثاني من عام 2014، وقد توصلت هذه الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات نلخصها في الآتي:

النتائج:

- عجز الموازنة العامة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة في حجم الانفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة.
- ترشيد الإنفاق العام يشير إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن للإنفاق.
- تسعى الجزائر إلى ترشيد نفقاتها العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، وفي عام 2017 تم زيادة الضرائب حيث تم رفع الضريبة على القيمة المضافة من 17 % إلى 19 %، بالإضافة إلى زيادة أسعار الوقود .....وسلع أخرى مثل اسعار الأجهزة الكهرومنزلية، وتقليص مناصب الشغل.
- الاعتماد المتواصل والمتزايد على موارد صندوق ضبط الايرادات خاصة في ظل انهيار اسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 أدى الى تآكل موارد الصندوق ونضوبها.

- لقد ساهمت الإجراءات المتخذة لترشيد الانفاق الحكومي بغرض علاج العجز في الموازنة العامة، في تخفيض حدة هذا العجز، حيث قدر سنة 2017 بـ 1247701- مليون دينار مقابل 2343735- مليون دينار سنة 2016 بينما كان يقدر سنة 2015 بـ 3172340- مليون دينار جزائري.

التوصيات:

[1]- صافية بن عامر، نورة فويدري، **مساهمة ترشيد الإنفاق العام في الحد من عجز الموازنة العامة لدولة الجزائر**، اليوم الدراسي :استراتيجية ادارة عجز الموازنة العامة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يوم: 2016/11/29، ص ص 14،15.

- ضرورة التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وتشجيع الصادرات لكي تكون البديل الأفضل للجباية البترولية وتفعيل الإيرادات العادية للموازنة من جانب آخر لتكون البديل الأمثل للإيرادات العادية.

- إعادة النظر في المنظومة الرقابية على الموازنة العامة وخصوصا قانون تسوية الموازنة من اجل معرفة الوضعية الحقيقة لها مباشرة بعد السنة المالية في الجزائر، والعمل على تفعيل الرقابة البعدية.

- التطبيق الجاد للمفهوم الفعلي ترشيد الانفاق العام وذلك من خلال التوجه نحو الاستغلال الامثل والعقلاني للموارد المالية، لأن الترشيد الحقيقي للنفقات يكون في كل الأوقات وليس عند وقوع الأزمات الاقتصادية فقط.

- ضرورة العمل على محاربة كل انواع الاسراف والتبذير وهدر المال العام والفساد.

قائمة المراجع:

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي: تحليل كلي**)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص .77

[2]- ضياء الدين صبري عبد الحافظ، **آليات سد عجز الموازنة العامة –دراسة فقهية اقتصادية مقارنة**-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2018، ص 33.

[3] - احميمة خالد، **أزمة الديون السيادية الأوربية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص :08.

[4]- محمد المومني، **عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي وطرق علاجه**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد:15، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2014،ص:279.

[12] - قاسمي كمال، سعود وسيلة، **تمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري**، اليوم الدراسي حول" استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف/ مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29،ص.04

[13] - محمود عبد المنعم يوسف مصرى، **الوقف الاسلامي ودوره في التخفيف من عجز الموازنة العامة**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2016، ص ص 58،59.

[14] - محمود عبد المنعم يوسف مصرى، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

[15]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 78،79.

[16] - حنان عبدلي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية دراسة سوق مصر ونيويورك للأوراق المالية خلال الفترة 1990-2011**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص66.

[17]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2002، ص.202

[18] - رمزي زكي، **انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشي والمنهج التنموي**، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 2000، ص95.

[19] - حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سابق، ص203.

[20] - دردوري لحسن، **عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي**، ابحاث اقتصادية وادارية، عدد:14، ديسمبر 2013، ص106.

[21] - بالخير قسوم، **دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص: اقتصاد تنمية، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2014/2013، ص73.

[22] - عبد الحميد برحومة، عثمان محادي، **تمويل عجز الموازنة العامة (النظرة الاسلامية)**، اليوم الدراسي حول" استراتيجية إدارة عجز الموازنة العامة في الجزائر"، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، يوم:2016/11/29، ص06.

[23]- لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص106.

[24] - كردودي صبرينة، مرجع سبق، ص179.

[25]- سالم عبد الحسين سالم، **عجز الموازنة العامة ورؤى وسياسات معالجته مع الإشارة للعراق للمدة (2003 2012)**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد:18، العدد:68، ص.297

[26]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[27]- حامد عبد المجيد دراز، سميرة ابراهيم أيوب، مرجع سبق ذكره، ص205.

[28] - سندس حميد موسى، **تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجا، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية**، المجلد 11، العدد 21، 2017، ص ص 928،929.

[29]- طارق قدوري، **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016/2015، ص ص 125،126.

[30]- يونس ميلاد منصور، **مبادئ المالية العامة**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا، ص.48

[31]- التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016، المجهرية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المجلس الشعبي الوطني، لجنة المالية والميزانية، نوفمبر 2015، ص.02

[32] - سعيد عبد العزيز عثمان، يحيى عبد الغني أبو الفتوح، **الموازنة العامة والتحليل الكلي**، دار فاروس العلمية، الاسكندرية، مصر، 2013، ص .77

[33] - حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط5، الجزائر، 2006، ص.21

[34]- عيدودي فاطمة الزهرة، **الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد07 ، 2016، ص184.

[35]- زكرياء مسعودي، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2016، ص221.

[36]- سبتي إسماعيل، بن السراج إيمان، **أثر تدهور أسعار النفط على إجراءات التنويع الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، عدد 02، جامعة مسيلة، مارس 2017، ص145.

[37] - براق عيسى، بركان أمينة، **ظاهرة تزايد الانفاق العام في الجزائر :تطورها، أسبابها، و متطلبات ترشيدها**، ص120

[1]- مارك بليث، تر: عبد الرحمان أياس، **التقشف تاريخ فكرة خطرة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مارس 2016، ص15.

[38]- عبد الحميد مرغيت، **"تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"**، ص05، 2017/10/30،متوفر على الرابط الإلكتروني: www.edu-dz.com

[1]- خالد عبد المنعم، متوفر على الرابط: https://elbadil.com/2016/12/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6% ، تاريخ الزيارة: 2018/05/06، توقيت الزيارة: 21:28.

[39]- لونانسة سهام، **سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد "البدائل المطروحة"**، متوفر على الرابط: http://democraticac.de/?p=43039 ، تاريخ الزيارة: 2018/05/15، توقيت الزيارة: 21:28.

[40] - عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص05.

[41] - **هذا ما نص عليه تعديل قانون القرض و النقد**، 08سبتمبر2017 ، متوفر على الرابط: http://www.eco-algeria.com/content ، تاريخ الزيارة: 2017/12/25، توقيف الزيارة: 13:25

[42] - عبد الحميد مرغيت، مرجع سبق ذكره، ص05.

[43]- كزيز صباح، كزيز نسرين، **الرشادة الاقتصادية كمقاربة لتحقيق الأمن الاقتصادي في الجزائر: دراسة في التحديات والفرص**، مداخلة مقدمة ليوم دراسي بعنوان: الأمن الاقتصادي الجزائري في بيئة مضطربة-دراسة في المعوقات وسبل التفعيل-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و فرقة البحث حول الحراك العربي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، يومي: 22 نوفمبر 2017 ، ص ص 10،11.

[44]- صافية بن عامر، نورة فويدري، **مساهمة ترشيد الإنفاق العام في الحد من عجز الموازنة العامة لدولة الجزائر**، اليوم الدراسي : استراتيجية ادارة عجز الموازنة العامة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، يوم: 2016/11/29، ص ص 14،15.